CD/PV.844
2 March 2000

ARABIC

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة الرابعة والأربعين بعد الثمانمائة

المعقودة في قصر الأمم، بجنيف،
يوم الخميس، ٢ آذار/مارس ٢٠٠٠، الساعة ١٠/٢٠

الرئيس: السيد افتخار أحمد شاودري (بنغلاديش)

(A) GE.00-60671

الرئيس: أُعلن افتتاح الجلسة العامة ٨٤٤ لمؤتمر نزع السلاح. ولدي على قائمة المتحدثين لهذا اليوم ممثل اليابان.

وكما تعلمون، فإن زميلنا وصديقنا سفير اليابان الموقر أكيرا هياشي سيغادر المؤتمر قريباً بعد أن استدعته حكومته لتولي مهام هامة أخرى. فخلال الفترة الزمنية التي كلف بها، مثّل حكومته بمهارة وموهبة متميزتين. وقدَّر الجميع مساهمته الشخصية في الجهود التي نبذلها جميعا من أجل التوصل إلى توافق في الرأي من شأنه أن يسمح للمؤتمر ببدء عمل حقيقي. وإنني مدين له شخصيا للصداقة التي أبداها لي باستمرار. وإنني واثق من أني أُعرب باسمكم جميعاً للسفير هياشي ولأفراد أسرته الكريمة عن أطيب تمنياتنا لهم بدوام التوفيق والسعادة.

السيد هياشي (اليابان): شكرا جزيلا، السيد الرئيس، لعباراتكم الرقيقة التي وجهتموها لي ولأخلص تمنياتكم لي ولأسرتي.

السيد الرئيس، أود في البداية أن أُهنئكم بحرارة لتوليكم الرئاسة متمنيا لكم كل النجاح في تأدية مهامكم. وإنني متأكد من أن حكمتكم ومهارتكم الدبلوماسية ستساعدان على التوصل إلى اتفاق إيجابي بشأن عملنا طال انتظاره في مؤتمر نزع السلاح. وإن وفدي يتعهد بالتعاون الكامل معكم في جهودكم التي تبذلونها. كما أود أن أُعرب عن تقديري لسلفكم، السيد هارالد كرايد سفير النمسا، لمبادرته ولجهوده الحثيثة الرامية لتشجيع مؤتمر نزع السلاح على البدء بعمل فعلي.

ومن المؤسف أن وفدي لم يتمكن بعد من تقديم بيان السياسة العامة خلال دورة هذا العام. فلقد كنت أتحين الفرصة السانحة لتقديمه، التي ربما أتيحت إثر النجاح في اعتماد برنامج العمل. لكن يؤسفني كثيرا أنني أضعت هذه الفرصة تماما، حيث إنني أُخاطب اليوم مؤتمر نزع السلاح للمرة الأخيرة، وفي وقت لا يزال فيه برنامج العمل المرتقب قيد النظر أو ربما يمر بالأحرى بمرحلة سبات عميق.

وأود اليوم، وقد أمضيت سنتين ونصف من خدمتي هنا، أن أُبدي بعضا من ملاحظاتي الشخصية على مؤتمر نزع السلاح. وفي بادئ الأمر، لن أكون صادقاً إذا ما قلت "إنني مرتاح للعمل الذي أُنجز هنا وبأنني أُغادر وقد أنجزت شيئا ما". ما يؤسفني حقاً هو عدم تمكني من المشاركة في أية مفاوضات موضوعية في مؤتمر نزع السلاح.

فقبل أن آتي إلى جنيف في عام ١٩٩٧، أُخبرت بأن الوضع في مؤتمر نزع السلاح بات مواتيا جدا للبدء في عملية تفاوض لوضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، رغم أنه قد اتُفق منذ أمد بعيد على أن تكون موضوع البند المقبل للتفاوض. إلا أنني لم أتوقع صراحة أن يستمر هذا الوضع طول فترة مهمتي بأكملها.

جاء في إحدى توصيات تقرير منتدى طوكيو، الذي نُشر في العام الماضي، ما يلي: "يطلب منتدى طوكيو من مؤتمر نزع السلاح أن ينقح إجراءاته ويستكمل برنامج عمله ويقوم بعمل هادف، أو أن يعلق أعماله. فقاعدة توافق الآراء تسبب إخفاقاً مستمراً. وليس من الضروري أن يكون هناك توافق عام في الرأي بين أعضاء مؤتمر نزع السلاح لبدء أو اختتام مفاوضات بشأن اتفاقية متعددة الأطراف". وأعتقد أن هذا ما يشعر به بعض الخبراء من إحباط شديد وهم يتابعون أعمال المؤتمر من الخارج. وبالطبع، فإن حجم الإحباط وخيبة الأمل لدى الأشخاص الذين يعملون في مؤتمر نزع السلاح، وأنا واحد منهم، أكبر بكثير. بيد أنني لا أوافق شخصيا على هذه التوصية، فقاعدة التوافق العام في الرأي ليست في حد ذاتها السبب الوحيد لحالة مؤتمر نزع السلاح المؤسفة، كما أن تعليق أعمال المؤتمر لن يغير بالتأكيد الحالة نحو الأفضل.

ولقد أشارت سلفي، السفيرة كوروكوشي، إلى قاعدة توافق الآراء في مؤتمر نزع السلاح المتعلقة في خطاب وداعها. فلقد اعترفت فيه بأن قاعدة التوافق العام في الرأي لا يمكن الاستغناء عنها في مؤتمر نزع السلاح، فقالت: "عندما تكون نقطة الخلاف مسألة إجرائية لا تؤثر على الجوهر، ينبغي لكل بلد الامتناع قدر الإمكان عن اللجوء إلى الرفض". إلا أن هذا التأكيد لم ينل على ما يبدو، تأييدا كافيا من مؤتمر نزع السلاح. بل بالعكس كثيرا ما سمعت عبارات تحذير مثل "الإجراء هو الجوهر" و"في التفاصيل لعنة". ولا بد لي من الاعتراف هنا بأن خبرتي خلال فترة العامين ونصف هذه قد جعلتني أشعر بمزيد من التعاطف مع حجة سلفي.

وقد أُعرب عن وجهات نظر مختلفة بشأن قاعدة توافق الآراء الشهيرة هذه في مؤتمر نزع السلاح. فالبعض يؤيد الالتزام بهذه القاعدة بدقة في كل عملية من عمليات مؤتمر نزع السلاح. بينما يعتقد آخرون بضرورة تطبيق هذه القاعدة بطريقة أقل صرامة، لا سيما فيما يتعلق بالمسائل الإجرائية. والمثال الأخير على هذا الاختلاف يرد في تفسير الفقرة ٥(د) من الوثيقة CD/1036.

ورغم وجود جميع هذه الاختلافات بشأن قاعدة توافق الآراء، هناك شيء أود التأكيد عليه وهو ضرورة اعتبار قاعدة التوافق العام في الرأي مسألة مختلفة بشكل واضح عن مسألة منح حق الفيتو لكل عضو. فإن لم يميَّز بينهما كما ينبغي، ستتحوّل هذه القاعدة حتماً في النهاية إلى وسيلة تعوق اتخاذ أي قرار أو أي إجراء. وفي اعتقادي، فإن ما هو أساسي لاستخدام قاعدة توافق الآراء هو أن يكون هناك اعتراف مشترك بالشرط الأساسي لاستخدامها. فهذا الشرط يعد الاتجاه الأساسي نحو التوصل إلى حلول وسطى من أجل الاتفاق بدلاً من السعي وراء مواقف فردية تتجسد في نهاية المطاف باللجوء إلى استخدام حق الفيتو. ويستوجب هذا الوضع إتاحة الفرص

لإجراء مناقشات شاملة تتحدد من خلالها أوجه الخلاف الموجودة بين المشاركين، ومتابعة بذل الجهود لتضييق الفجوة بين تلك الخلافات بالتحلي بضبط النفس. ولدي انطباع، وأتمنى أن أكون مخطئاً في ذلك، أن أعضاء مؤتمر نزع السلاح قد باتوا جميعاً غير آبهين بالشرط الأساسي الذي يجعل من قاعدة توافق الآراء قاعدة قابلة للتطبيق. وتسود مؤتمر نزع السلاح هذه الحالة من الاستسلام الذي مبرره أنه "لا يمكن عمل أي شيء طالما أنه لم يتم التوصل إلى توافق في الآراء". وما يبدو في حقيقة الأمر أننا نفتقر إليه في مؤتمر نزع السلاح هو بذل الجهود الواعي الرامي إلى تحقيق توافق الآراء وليس توافق الآراء في حد ذاته. فمن الواضح أنه يتعين اتخاذ إجراء ما لتصحيح الوضع وإعادة المؤتمر إلى وضع سوي.

وليس لدي وصفة سحرية، إلا أن اقتراحي المتواضع هو الآتي: إتاحة المزيد من الفرص لإجراء مناقشات خلال اجتماعات غير رسمية تشمل المجموعات الإقليمية ويمكن فيها تبادل وجهات النظر بصراحة - وهو تبادل آراء غالباً ما حصل إلى الآن داخل كل مجموعة من المجموعات وضمن إطار اتصالات ثنائية. ومن شأن ذلك أن يعزّز الشفافية في عمل مؤتمر نزع السلاح ويرفع من مستوى الوعي بضرورة إحراز التقدم، ويتيح بالتالي المزيد من الفرص لظهور توافق في الرأي في مؤتمر نزع السلاح. وآمل بكل صدق أن يبدأ مؤتمر نزع السلاح عمله الحقيقي بأسرع وقت ممكن.

ولقد أُخبرت عند وصولي إلى جنيف بأن مؤتمر نزع السلاح هو أفضل نادٍ في المدينة. وهذا صحيح حقاً. فقد استمتعت كثيراً بصحبة زملائي وكان العمل معهم مصدر إلهام فكري كبير. إلا أنه لا يمكن لمؤتمر نزع السلاح أن يقنع بمجرد روابط الصداقة والمودة القائمة بين أعضائه.

وفي الختام، أود أن أنتهز هذه الفرصة لأعرب بإخلاص عن امتناني لأمين عام مؤتمر نزع السلاح السيد فلاديمير بتروفسكي ولنائب الأمين العام السيد عبد القادر بن سماعيل، ولجميع أعضاء الأمانة الآخرين وكذلك للمترجمين الفوريين لتعاونهم وللمساعدة التي قدموها لي، ولأعرب أيضاً عن بالغ تقديري لهم لتفانيهم ولكفاءتهم في العمل.

الرئيس: أشكر السفير هياشي على بيانه المؤثر والكلمات الرقيقة التي توجه بها لي. ومرة أخرى أعرب لكم يا سعادة السفير عن أطيب تمنياتنا. وأنا أشاطركم الأمل بالبدء قريباً بمفاوضات حقيقية، وبأن يعود قريباً عمل المؤتمر إلى وضع سوي.

وبهذا تنتهي قائمة المتحدثين لهذا اليوم. فهل هناك أي وفد يود تناول الكلمة؟ لا أرى أحدا يرغب في ذلك.

وأود الآن أن أعرض على نظر مؤتمر نزع السلاح الطلب الذي قدمته ألبانيا للمشاركة بصفة المراقب في أعمال هذه الدورة دون أ ن يُنظر في هذا الطلب أولا في جلسة غير رسمية. وتتضمن الوثيقة المعروضة عليكم CD/WP.509 نص هذا الطلب. فهل لي أن أعتبر أن المؤتمر يوافق على هذا الطلب؟

وقد تقرر ذلك.

الرئيس: بذلك تنتهي أعمالنا لهذا اليوم. فهل هناك أي وفد آخر يرغب في تناول الكلمة في هذه المرحلة؟ أعطي الكلمة لممثل الولايات المتحدة الموقر.

السيد غري (الولايات المتحدة الأمريكية): السيد الرئيس، أود أن أوجه الدعوة من خلالكم للأعضاء ولغير الأعضاء المشاركين في مؤتمر نزع السلاح لحضور عرض تقدمه الولايات المتحدة عن مسائل نزع السلاح النووي. وسيجري العرض هنا في قاعة المجلس يوم الثلاثاء ٧ آذار/مارس، ويبدأ في الساعة العاشرة صباحاً، وسيقدمه السيد فرانك ميلر، نائب وزير الدفاع الأقدم للشؤون الاستراتيجية ولخفض التهديد. وبعد عرض السيد ميلر، ستتاح الفرصة لطرح الأسئلة فيما يتعلق بمسائل نزع السلاح النووي والإجابة عليها.

ولن يسمح للجمهور ولوسائل الإعلام بالمشاركة في هذا العرض، وذلك لتشجيع مناقشة صريحة وحيوية. وإنني أتطلع لهذا العرض وكلي ثقة بأنه سيكون مناسبة لتبادل هام ومفيد للآراء.

الرئيس: الزملاء الموقرون، كما تعلمون، لقد أجريت منذ تولي مهام رئاسة المؤتمر، جولة مكثفة من المشاورات مع عدد من الوفود بشأن برنامج عمل المؤتمر. ونتيجة لهذه الجهود، عممت عليكم جميعاً ورقة تتضمن خطوات محتملة نحو وضع برنامج عمل للمؤتمر. وتشير ردود الفعل الأولية على مقترحاتي إلى أن هناك حاجة لعقد المزيد من المشاورات، وأتعهد لكم بأنني سأستغل الأيام المتبقية من فترة رئاستي لبذل كل جهد ممكن للتوصل إلى اتفاق يسمح ببدء عملنا الهام في وقت مبكر.

ستعقد الجلسة العامة القادمة للمؤتمر يوم الخميس، ٩ آذار/مارس ٢٠٠٠ على الساعة ١٠/٠٠.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٣٥